

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٨٨

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسيغال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلبيتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي - أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة جونز

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2014/697)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/698)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1458940 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن

والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

(S/2014/697)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2014/698)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من

النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو

الديمقراطية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص

للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، إلى الاشتراك في

هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/697،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن

والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأود أيضا

أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/698، التي

تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن

شكري لجمهورية الأرجنتين، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن

لهذا الشهر، على عقد هذه الجلسة عن الحالة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية. بالإضافة إلى عرض تقرير الأمين العام،

أود أيضا أن أطلع المجلس على آخر المستجدات في البلد.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، يسرني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس للمرة

الأولى مع المبعوث الخاص سعيد جينيت. بعد العمل معا

لأسابيع قليلة، أشعر بالفعل بأننا متناسقان، كفريق تحذيف

نضرب بمجاديفنا في إيقاع واحد صفحة مياه نهر الكونغو

العظيم. ولدى ثقة في أننا معا سنمضي قدما بسرعة وبتفادى

منحدرات النهر الخطرة.

اليوم، سأركز على ثلاث مسائل ملحة: أولا، المذابح التي

وقعت مؤخرا في بيني؛ ثانيا، نزع السلاح الطوعي للقوات

الديمقراطية لتحرير رواندا؛ وثالثا، تنفيذ ولاية حقوق الإنسان

لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية

الكونغو الديمقراطية.

خلال أقل من شهر، في الفترة بين ٢١ أيلول/سبتمبر

و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، شهدنا الحدود القصوى للأمل

والياس في جمهورية الكونغو الديمقراطية. في ٢١ أيلول/

سبتمبر، في غوما، جمع حفل موسيقي نظمته حركة السلام

ليوم واحد بين ١٥ ٠٠٠ شخص للغناء والرقص والاحتفال

بالسلام في مدينتهم.

لقد بينّ الحفل الموسيقي، الذي كان حدثا مفعما بالرمزية،

مدى التقدم الذي أحرزته غوما منذ تحريرها من قبضة حركة

٢٣ مارس قبل ١٠ أشهر. وأحيا الأمل أيضا في إمكانية نشر

بذرة السلام الذي تشهده غوما في جميع أنحاء شرق البلد.

وأشعر بامتنان بالغ للمبعوث الخاص، سعيد جينيت، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، السفير بوبكر ديارا، اللذين رافقاني يوم الخميس الماضي في زيارة اكتنفها ظروف بالغة الصعوبة إلى بني بهدف إرسال رسالتين مشتركتين قويتين. أولاهما، إن من شأن العمل وحده على مكافحة تحالف القوى الديمقراطية - وليس الكلمات - أن يستعيد ثقة السكان في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نقيم مثلاً للثقة بين السكان والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة. وليس ممكناً إحراز النصر في أي من الحروب دون تلقي الدعم من السكان المحليين. ثانياً، ندعو بشدة إلى تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة - بما في ذلك عمليات مكافحة تحالف القوى الديمقراطية بطريقة مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو وبعثة الأمم المتحدة بهدف وضع حد لهذه الآفة.

وبعدئذ، أود أن أوجه انتباهنا إلى مسألة مثلت شاغلاً للبعثة خلال الأشهر الخمسة الماضية، بل وربما على حساب التركيز على التهديد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية: نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بصورة طوعية. ويؤسفني القول أن هذه العملية ما تزال متعثرة بالرغم من الوعود الكثيرة بتحقيقها. لقد حضر جميع المبعوثين الخاصين في منطقة البحيرات الكبرى المؤتمر الوزاري لمتنصف المدة المعقود في لواندا في الأسبوع الماضي. ويجب أن أهنئ أنغولا على قيادتها لهذه العملية التي شهدتها لواندا. وليس لدي أدنى شك في أن لواندا ستواصل الاضطلاع بدور إيجابي بصفقتها من حفظة السلام الإقليميين. وأشيد أيضاً بالاهتمام الكبير والتفاني اللذين أبدتهما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في هذه العملية. واتفق الجميع على عدم إحراز أي تقدم منذ ٢ تموز/يوليه.

وتنشاط جميعاً الهدف نفسه المتمثل في تجميع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، علاوة على اقتناعنا بأن طريق

ومع ذلك، فقد ذكرنا تحالف القوى الديمقراطية بمدى هشاشة تلك الآمال بعد مرور أسبوعين فقط. ففي الفترة بين ٢ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ارتكب مقاتلون تابعون لهذا التحالف مذبحاً وحشية بحق ما يربو على ٨٠ شخصاً في منطقة بني وبعض القرى المحيطة بها، وكان معظمهم من النساء والأطفال. واستخدموا السواطير لتشيويه جثث الضحايا بهدف غرس الرعب وتخدير الناجين من مساعدة القوات الحكومية على القضاء عليهم. وقد تم إضعاف هذا التحالف على مدى الأشهر الماضية بفضل العمليات الفعالة التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أسفرت عن الاستيلاء على معاقله والإفراج عن الرهائن. وتمكن عشرات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً من العودة إلى منطقة كامانغو. ومع ذلك، فإن تلك الهجمات المؤسفة تظهر مرونة هذه الجماعة وقدرتها على استخدام حرب العصابات والأساليب الإرهابية غير المتجانسة ضد المدنيين. فحين يكون أفرادها تحت الضغط وفي حالة الفرار، قد يحاولون صرف انتباه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو عنهم عن طريق المراكز السكانية.

لقد قمتُ بعدة زيارات إلى بني في الأسابيع والأيام القليلة الماضية. وأعربت خلالها عن تقديري للضحايا، فضلاً عن تقديم العزاء إلى الأسر والمجتمعات المحلية المكلمة في مواجهة عشرات التوابيت المصطفة جنباً إلى جنب. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - يوم الأربعاء الماضي - حاول حشد غاضب من السكان يضم ٢٠٠٠ شخص اقتحام مقر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بني. وبفضل الإجراءات الحاسمة التي اتخذها حفظة السلام التابعون لنا من الأردن ونيبال وجمهورية تنزانيا المتحدة، جنباً إلى جنب مع الجهود التي بذلتها السلطات المحلية والجيش والشرطة الكونغوليان، لم تخرج تلك الحالة عن نطاق السيطرة.

حركة ٢٣ مارس. وسوف أتيح الفرصة للمبعوث الخاص جنينيت لتقديم معلومات أكثر تفصيلا عن عملية إعادة إدماج أولئك المقاتلين. ولن تكون الهزيمة العسكرية لمقاتلي الحركة مستدامة ما لم يتم تنفيذ إعلانات نيروبي على وجه الاستعجال. والبعثة على أهبة الاستعداد لتسهيل عودة مقاتلي الحركة السابقين.

وأهنيء لواء التدخل التابع للقوة الذي قاتل بشجاعة جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية - وبدعم من قوات البعثة - من أجل وضع حد حازم لحركة ٢٣ مارس. وإنني على ثقة تامة بأنه ما لم تتزع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سلاحها قبل ٢ كانون الثاني/يناير، فإن لواء التدخل سيقاتلها بذات الشجاعة والنجاح بدعم من قوات البعثة.

وتتعلق المسألة الثالثة التي أعرضها على المجلس اليوم بعمل البعثة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا ريب أن العدالة والمساءلة واحترام حقوق الإنسان تشكل ركائز بناء السلام والاستقرار. وما فتئ المكتب المشترك لحقوق الإنسان يقدم المساعدة على مدى سنوات عديدة في توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق الشعب الكونغولي، فضلا عن الدعوة إلى احترام حقوق السكان وحمايتهم. ولم يتم الاضطلاع بهذا العمل بغرض إضعاف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إلقاء اللوم عليها، وإنما تم بهدف تعزيز الحكم الرشيد بوصفه أحد الالتزامات الوطنية المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون. ويؤدي احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد إلى المزيد من الاستقرار وليس إلى عدم الاستقرار. ونحن نرعى إلى تمكين الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب ودعم الجهود التي تبذلها، وهي جهود ملحوظة فيما يتعلق بتحسين الحكومة وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل.

ويجب أن تظل البعثة والمكتب المشترك لحقوق الإنسان شريكين للحكومة في تلك الجهود، مثلما كانا عليه من قبل.

اللاعنف هو الخيار الأفضل. ونحن متفقون جميعا - على النحو المعرب عنه في لواندا - بضرورة التزع الطوعي لسلاح تلك القوات بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. والجميع عازمون أيضا على حتمية اتخاذ إجراءات ضد عناصر هذه القوات بعد انقضاء ذلك الموعد النهائي في حال رفضها لتزع السلاح الطوعي. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري للبيان الصحفي الذي أصدره المجلس في ٣ تشرين الأول/أكتوبر (SC/11586) الذي يشير إلى أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي جماعة خاضعة للجزاءات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة وأنها تواصل انتهاك حقوق الإنسان. وكرر المجلس الإعراب عن ضرورة تحييد تلك القوات بأسرع ما يمكن. وأشكر أعضاء المجلس على دعمهم لنا وعلى توجيهاتهم المستمرة.

ومن المتوقع أن يكون خوض هذا الكفاح في وسط الأدغال صعبا وطويلا، وسوف يؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا. ولكيلا لا يحدث ذلك، فإنه لا يزال بوسع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تجنب هذا السيناريو. ولا يزال أمامها شهران وستة أيام بالضبط لكي تتزع سلاحها دون شروط، وتذهب إلى مخيم كيسانغاني للمرور العابر، على النحو الذي توخته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو أن تغادر البلد إما طوعا عن طريق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة. وما تزال مصداقية الأمم المتحدة والحكومة الكونغولية، بل المنطقة بأسرها معرضة للخطر هنا.

وتواجه مصداقية المنطقة أيضا تحديات تتعلق بإعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس إلى الوطن من أوغندا ورواندا، وهي عملية طال انتظارها. وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإسراع في الاستجابة لطلبات العفو التي ما تزال قيد الانتظار ووضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق المناسبة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في

”الحقوق أولاً“ فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يستمر هذا العمل دون عوائق.

أشعر بامتنان بالغ للدعم المقدم من الأمين العام، وكذلك من أعضاء المجلس الذين أعربوا عن تضامنهم في حث الحكومة على إعادة النظر في قرارها واتخاذ إجراءات للتصدي للتهديدات الموجهة ضد موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أستخلص أربعة استنتاجات.

أولاً، احترام حقوق الإنسان يؤدي إلى الاستقرار. ثانياً، إن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ممن يفلتون من العقاب هم الذين يشوهون صورة جمهورية الكونغو الديمقراطية ويضعفون مؤسساتها الأمنية، لا الذين يعلنون عن تلك الانتهاكات. ثالثاً، إن عملنا تعاوني وبناء ويهدف إلى تعزيز السلطة الأخلاقية للحكومة. رابعاً، أعتزم أن أعرض على الحكومة الكونغولية إجراء حوار منتظم رفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان. وفي ذلك الحوار، الذي قد يكون سرياً، يمكن مناقشة جميع مسائل حقوق الإنسان المعلقة كما يمكن بناء الثقة. سيكتسي ذلك أهمية خاصة أثناء الفترة الانتخابية المقبلة.

أود أن أتناول بإيجاز عدداً من المسائل الهامة الأخرى. وكما يكتسي عملنا في مجال حقوق الإنسان أهمية بالغة لولايتنا في مجال حماية المدنيين، كذلك أيضاً النهج الذي يتبعه عنصرنا العسكري. اتفقت وقائد القوة على أن حماية المدنيين هي أكثر من مجرد مهمة صدر بها تكليف، بل هي السبب في وجودنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وواجب الأمم المتحدة الأخلاقي. كما اتفقنا على أنه لكي نكون فعالين، فنحن بحاجة إلى نموذج جديد.

إن وجودنا وحده لا يكفي. وجودنا من دون اتخاذ إجراءات في مواجهة العنف، يقوض مصداقيتنا. والقيام بدوريات في ناقلات الجنود المدرعة المحكمة لا يكفي: يجب أن تترجل

ولدينا اليوم تعاون يومي وإيجابي للغاية - معظمه غير علني - فضلاً عن أننا أحرزنا تقدماً ملحوظاً، لا سيما في مجال الخدمات الأمنية. وإن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لمن الأمثلة الجيدة على الكيفية التي يؤثر بها عملنا في مجال حقوق الإنسان على احترام حقوق الإنسان الذي أبدته قوات الأمن في البلد.

ومع ذلك، فإن التقارير العامة المتعلقة بحقوق الإنسان ما تزال أداة هامة لعمل البعثة في مجال حقوق الإنسان. وقد أصدرنا خلال الأسبوعين الماضيين تقريرين من هذا القبيل، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: أحدهما عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها حركة ٢٣ مارس أثناء سيطرتها على أجزاء من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين صدر التقرير الثاني في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عن عملية ليكوفي التي تنفذها الحكومة ضد عصابات الشوارع في كينشاسا. ويوثق التقرير حالات إعدام ٩ أشخاص خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري لـ ٣٢ شخصاً آخرين. ولا تزال هذه التقديرات متحفظة وفقاً للمنهجية الصارمة التي يتبعها المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

لقد أدى التقرير عن عملية ليكوفي إلى اتخاذ الحكومة قرار بطرد رئيس المكتب المشترك لحقوق الإنسان، السيد سكوت كامبل، من البلد في غضون ٤٨ ساعة. وقد طلبت إلى الحكومة إعادة النظر في هذا القرار. وأود أن أعرب عن ثقتي المطلقة في مهنية سكوت كامبل وفريقه. وأؤيد تأييداً تاماً التقرير الذي أعده، وأتحمل المسؤولية الكاملة عنه.

ويساورني القلق أيضاً إزاء التهديدات التي يتعرض لها موظفون آخرون في المكتب المشترك لحقوق الإنسان. ومن غير المقبول أن يتعرض هؤلاء الأشخاص المتفانون في عملهم للتخويف أو التهديد لمجرد أداء عملهم الذي هو من صميم الولاية التي منحنا إياها المجلس، وفقاً لسياسة الأمين العام

إلى تحقيق الكفاية للجميع. وأوید تأييدا تاما تركيز السيد جينيت على تنشيط الاستثمارات الخاصة. وأشجع الحكومة على وضع ما يلزم من أشكال الحماية القانونية وعلى إنفاذها. وكما هو الحال دائما، أود أن أختتم بالإعراب عن التقدير للموظفين الوطنيين والدوليين التابعين للأمم المتحدة على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة الرامية إلى تحسين حياة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. أود اليوم بصفة خاصة أن أشكر الزملاء المنتشرين في منطقة نائية للغاية في مقاطعة خط الاستواء حيثما انتشر فيروس الإيبولا مرة أخرى، وهي المرة السابعة منذ اكتشافه عام ١٩٧٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. قمت مؤخرا بزيارة منطقة تضررت من انتشار فيروس الإيبولا في لوكوليا. وشهدت إنكار الذات والشجاعة والجهود الضخمة التي يبذلها السيد ثابا رايندرا وفريقه. معرضين أنفسهم لمخاطر كبيرة وتضحيات شخصية، أقاموا مخيم لوكوليا حيث يمكن علاج المرضى في بيئة آمنة وخاضعة للرقابة. يجسدون قيم الأمم المتحدة، وأتني على كل شخص منهم. كما أتوجه بالتهنئة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على اضطلاعها بإجراءات سريعة وفعالة، الأمر الذي حد من انتشار هذا المرض المروع. ويسرني أن أبلغكم بأنه لم تحدث أي إصابات جديدة بهذا الوباء منذ ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بارقة أمل في أن الأسوأ ربما انقضى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيراً، أود أن أعرب عن تهنئي القلبية إلى كادي أدزوبا، زميلة من إذاعة أو كابي في بوكافو، التي حازت يوم الجمعة الماضي على جائزة أمير أستورياس الرفيعة من ملك إسبانيا لجهودها العظيمة في تقديم التقارير بشأن العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. مما يثلج الصدر حقاً العمل مع زملاء شجعان وملتزمين مثل كادي، وأن نرى أن جهودها للفت الانتباه إلى مسألة العنف الجنسي لاقت تقديراً دولياً على أعلى مستوى.

القوات من مركباتها وتتفاعل مباشرة مع المجتمعات. والبقاء في مناطق آمنة لا يكفي: يجب أن تلاحق القوة الخطر حيثما يكون. وإذا لزم الأمر، قد تضطر إلى السير على الأقدام لمدة أيام داخل الغابة، كما فعل قائد القوة للاضطلاع بكل ما تنطوي عليه مهمة حماية المدنيين. نحن بحاجة إلى العمل، لا التخادل. يجب أن نتوخى نهجا استباقيا، لا أن نضطلع برد الفعل. يجب أن تكون هناك قوات متنقلة، لا كتائب ثابتة في مواقعها. نحتاج إلى أقدم القوات داخل المجتمعات لا إلى عجالات مركباتها. وأكرر رسائلي التي بعثت بها في آب/أغسطس إلى جميع الوحدات: حينما يتعرض المدنيون للخطر، يجب عليها اتخاذ إجراءات، لا أن تسأل. ونحتاج إلى حماية المدنيين أولاً. وأطلب دعم المجلس في ذلك المسعى. وأطلب تحديدا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المساهمة بقوات تأييد وتعزيز هذه التوجيهات.

والنقطة الأخيرة التي أود طرحها هي الحاجة المطلقة إلى رؤية جمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد الواقع في قلب أفريقيا من الناحية الجغرافية والدولة ذات الإمكانيات الهائلة والثروات الضخمة، تصبح أيضا المركز الاقتصادي لأفريقيا. فقد أحرزت تقدما كبيرا خلال السنوات العشر الماضية، لا سيما من حيث استقرار الاقتصاد الكلي، مع عملة مستقرة ومعدل تضخم قيد السيطرة عند واحد في المائة. ولكن لا يزال شعبها من بين أشد الشعوب فقراً في العالم، إذ يعيش ٧٠ في المائة منه تحت خط الفقر وبحسب تقديرات مصرف التنمية الأفريقي بلغت البطالة في صفوف الشباب أكثر من ٧٠ في المائة. ويتعين تغيير هذا.

آن الأوان لاسترجاع أموال الكونغو في الخارج ويتعين استثمار تلك الأموال وغيرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. حان الوقت للانتقال من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلام. لقد حان الوقت لنرى الاستغلال غير المشروع يتحول إلى تجارة مشروعة. حان الوقت للانتقال من تمتع البعض بثروة مفرطة،

(تكلم بالإسبانية)

من دوامة العنف وعدم الاستقرار والمضي قدما بعزم نحو مصير الوحدة والازدهار، سيتعين عليها في نهاية المطاف أن تخلص نفسها من المشاكل التي تكبلها بماضيها الأليم بزرع بذور الشك وانعدام الثقة بين البلدان والشعوب. ولذلك من الجلي أنه، على سبيل الأولوية، ثمة حاجة إلى التصدي للمسائل الأمنية الحساسة الموروثة من تاريخ مضطرب في المنطقة، وإعادة بناء جسور الثقة بصبر بين البلدان. وفي الوقت نفسه، علينا أيضا أن ندعم الجهود المبذولة والمبادرات الجارية الرامية إلى تسخير الموارد والزخم القائم من أجل ضمان التكامل وسرعة التحول الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

(تكلم بالإنكليزية)

أدلي بهذه الملاحظات بعد مرور شهر على تصديق آلية الإشراف الإقليمية على التقرير المحلي الأول لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. إن الاستنتاجات والتوصيات واضحة. فعموما، هناك حاجة إلى التعجيل بإحراز التقدم، لا سيما بالنسبة إلى التوحيد الكامل للقوى الهدامة الناشطة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية، فضلا عن تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العملية المتعلقة بحركة ٢٣ مارس.

من دواعي سروري الإشارة إلى اتخاذ الموقعين والضامنين خطوات لمعالجة تلك القضايا. وفيما يخص القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أود أن أذكر بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري المشترك الأخير للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن استعراض منتصف المدة لترع السلاح الطوعي لهذه القوات قبل الموعد النهائي المتفق عليه والمحدد في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وإنني أدعو جميع الموقعين والضامنين والشركاء الدوليين إلى ضمان تنفيذها بشكل فعال وسريع. وبينما يجب أن نواصل تيسير الظروف لترع السلاح الطوعي الكامل لهذه

وأود مرة أخرى أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم المستمر، والانتباه والاهتمام بالمسائل البالغة الأهمية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسعدني ويشرفني دائما أن أكون هنا، وأشكر الأعضاء على إتاحة هذه الفرصة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود بصفة خاصة أن أشكر السيد كوبلر على المعلومات التي قدمها إلينا وعلى تعدد لغاته. أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أحاطب مجلس الأمن لأول مرة بصفتي المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وأغتتم هذه الفرصة لكي أشكر المجلس على دعمه لولايتي وللفرصة التي أتاحت لي لعرض تقرير الأمين العام (S/2014/697) عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويسرني الاضطلاع بذلك مع صديقي وزميلي السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشعر بالامتنان للدعم الكامل الذي قدمه وزملاؤه لي منذ تعييني في هذا المنصب. وليس لدي أدنى شك في أن تعاوننا القوي والوثيق سيستمر وسيعمل على زيادة تعزيز جهودنا الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري.

حينما توليت المنصب، بدأت بزيارة بلدان المنطقة للاستماع والتفاعل مع كبار المسؤولين في البلدان الموقعة، والأطراف الضامنة للاتفاق الإطاري والشركاء الدوليين. ويقول قادة البلدان الموقعة إنهم عازمون على وضع حد لدورة العنف وقيادة المنطقة على درب التنمية المستدامة والاستقرار. ويعتقدون أن الاتفاق الإطاري أداة مفيدة من شأنها تسريع وتيرة ذلك التحول ودعمه. بيد أنه، بغية أن تخرج المنطقة نهائياً

بني، بصحبة الممثل الخاص مارتن كوبلر والسفير بوبكر ديارا، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى، لإظهار تضامننا مع حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك تعاطفنا مع الضحايا الأبرياء لتحالف القوى الديمقراطية. ونغتنم هذه الفرصة لثني على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الحملة العسكرية الناجحة التي نفذتها ضد هذا التحالف بدعم فعال من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع لها وشجعنا أيضا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة على مواصلة تعزيز التعاون بينهما والشروع في اتخاذ خطوات حاسمة مشتركة تهدف إلى تحييد تحالف القوى الديمقراطية تماما، بدعم كامل من السكان المحليين.

وبينما من المتوقع أن أولي اهتماما جادا لدعم الجهود الرامية إلى تحييد القوى الهدامة وتعزيز بيئة مواتية للتنفيذ السريع لإطار السلام والأمن والتعاون، فإنني ملتزم تماما بتقوية الأساس الذي وضعته سلفي، ماري روبنسون، فيما يخص دعم المرأة والشباب والمشردين والمجتمع المدني، فضلا عن تشجيع التعاون الاقتصادي وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. ومن دواعي سروري في هذا الصدد، الإعلان بأنه بعد إطلاق منتدى المرأة، قُدمت بالفعل منح صغيرة للصندوق العالمي للمرأة من أجل دعم الأنشطة الأولية الرامية إلى تعزيز قدرة المرأة على مناصرة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإطار ورصد هذا التنفيذ. كما تقدم المنح مبالغ أولية لتحسين وصول المرأة إلى الطاقة النظيفة. وفيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإنني أعتزم تكثيف جهودي الدعوية من أجل اعتماد أوسع نطاقا لخطة عمل إقليمية تستفيد من خبرات أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، التي أثنى عليها جميعا لشروعها

القوات، ينبغي لنا أيضا إطلاق عملية ذات مصداقية لإتاحة ممارسة ضغط عسكري على أولئك الذين يرفضون تسليم أسلحتهم قبل الموعد النهائي. ويجب علينا أن نتحرك الآن. ومن المحتمل أن يؤدي عدم تحقيق نجاح فيما يتعلق بعملية تحييد هذه القوات، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن وقرارات قادة المنطقة، إلى تفاقم التوترات وتقويض مصداقية جهودنا الجماعية وتعريض إطار السلام والأمن والتعاون لضغط خطير.

ومن دواعي قلقي الأخرى بطء تنفيذ إعلان نيروبي. وأنا أرحب بالزخم الذي حظيت به العملية بمبادرة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما نقدر التعاون الذي تبديه حكومتنا أوغندا ورواندا. وقد شارك مكتبي قبل بضعة أسابيع في بعثة مشتركة مع آلية الرقابة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كمبالا لبحث سبل تنشيط العملية. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه، علاوة على المشاورات، سيعقد اجتماع متابعة رفيع المستوى، دعيت إلى حضوره، في كينشاسا يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وسأشجع الأطراف المعنية بقوة هناك على البحث عن حلول للمآزق القائمة واتخاذ الإجراءات السياسية والتشغيلية العاجلة المطلوبة لتسريع العفو وعملية العودة إلى الوطن.

ويتعين أن نواصل إيلاء اهتمامنا الكامل لهذه العملية المزدوجة للتعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس. وينطبق الشيء ذاته على التهديد المتصاعد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية الذي تمثل أفعاله البشعة التي ارتكبتها مؤخرا بحق سكان إقليم بيني تذكيرا محزنا بأن الحالة الأمنية لا تزال هشة وبأن المكاسب التي تحققت ضد القوى الهدامة يمكن أن تأخذ منحى عكسيا.

عدت للتو من زيارتي الأولى لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث عقدت مشاورات مفيدة جدا في غوما مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. وزرت يوم الخميس

إعادة بناء سبل العيش وتوفير فرص عمل وجني فوائد السلام. وفي هذا الصدد، فإن مكتبي يدعم الإعداد لمؤتمر للشركاء في التنمية يهدف إلى تعبئة الموارد لمبادرات التنمية التي تحددها الدول الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون. وبالمثل، فإننا نعمل عن كثب مع الأفرقة القطرية في الدول الموقعة، وكذلك مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة، لوضع ومواءمة استراتيجيات وبرامج لدعم الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، سيشارك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، نشجع بقوة عقد مشاورات وزارية إقليمية في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر في لواندا حول استثمارات القطاع الخاص، والتي تهدف إلى النظر في مجموعة كبيرة من المشاريع وتقييمها. وشجعت أثناء جولتي في المنطقة بلدان الإطار على ضمان تمثيلها المناسب خلال الاجتماع الذي سيمهد الطريق لعقد منتدى أكبر لاستثمارات القطاع الخاص في العام المقبل، والذي سيكون بشيرا بحقبة جديدة في منطقة البحيرات الكبرى وتقدمها نحو الاستقرار والازدهار المشتركين.

إن الدول الموقعة على الإطار أعضاء في العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والتي يجب علينا دعمها إذا أردنا إطلاق الإمكانيات الهائلة للمنطقة. وفي هذا الصدد، أود تشجيع الجهود الجارية لعقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وذلك في إطار التنشيط الذي نص عليه الإطار لتلك المنظمة. وفي هذا السياق، عقدت اجتماعا مثمرا الأسبوع الماضي مع الأمين التنفيذي للجماعة وفريقه، ناقشنا خلاله مجالات التعاون الممكنة، بما في ذلك تعزيز الأمن عبر الحدود وبرامج التنمية التي تشمل مشاركة المرأة.

كما ذكرت في البداية، فإنني أعتبر أنني أقوم بدور الحفاز والميسر. وأنا ملتزم بالعمل بشكل وثيق مع البلدان الموقعة والأطراف الضامنة ومع زملائي المبعوثين الخاصين والشركاء الدوليين الملتزمين بإطار السلام والأمن والتعاون.

في تنفيذ خططها الوطنية. وفيما يخص الشباب، قدم مكتبي الدعم لعقد مؤتمر الشباب التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ويعتزم العمل مع الشركاء الآخرين للمضي قدما في دعم المشاريع الشبابية الصغيرة والشباب الناشئين في مباشرة الأعمال الحرة.

إن المبادرات الرامية إلى تعزيز ظهور تحالف إقليمي قوي للمجتمع المدني جارية على قدم وساق. وسيعمل مكتبي بشكل وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وأصحاب المصلحة الآخرين لعقد حلقة عمل إقليمية في بوجومبورا، ستجمع بين منظمات المجتمع المدني من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا قبل نهاية هذا العام. وستضع هذه الحلقة الأساس لدائرة مجتمع مدني أوسع ستتمثل مهمتها في زيادة الوعي بالإطار وذلك بالتعاون مع مختلف الحكومات، وكذلك تعزيز التضامن وثقافة السلام والتسامح بين المجتمعات المحلية في المنطقة.

كما نعمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة لمعالجة العوائق التي تقف حجرة عثرة أمام العودة الآمنة والكريمة للسكان النازحين وإتاحة خيارات لأولئك الذين قد يقررون الاستقرار في أجزاء أخرى من المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على حكومة تزانيا وشعبها لمنحها حقوق المواطنة لما يناهز ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن بوروندي وأسرههم، كانوا قد لجأوا إلى تزانيا منذ عقود. كما أشجع كل البلدان التي تستضيف مشردين، فضلا عن بلدان المنشأ، على تكثيف جهودها من أجل التوصل إلى حلول دائمة. وأعتزم، جنبا إلى جنب مع زملائي المبعوثين، دعم جميع الأطراف المعنية فيما يخص تعزيز أوضاع سياسية وأمنية مواتية لإيجاد حلول دائمة.

وبالاستفادة من قوة مختلف الشركاء في التنمية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرهم، قام مكتبي بإطلاق أو دعم مبادرات شتى ترمي إلى

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية“ (القرار ٢١٥٠ (٢١٠٤)، الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة).

هذه هي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي نتكلم عنها اليوم. وهذه هي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ما فتنتا نتكلم عنها طوال العقد الماضيين. نحن هنا لا نتكلم عن مجرد قوة هدامة، من قبيل عشرات الجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي يشير إليها المجلس في وثائقه الصادرة مؤخرا. فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ليست أقدم قوة هدامة في المنطقة فحسب، سببت إنشاء عدد من الجماعات المسلحة الأخرى، وإنما هي أيضا حركة إبادة جماعية ارتكبت جرائم يعجز عنها الوصف قبل ٢٠ عاما.

أما اليوم، فلا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل تهديدا عسكريا وأمنيا رئيسيا لرواندا ومنطقة البحيرات الكبرى، نظرا لأيديولوجيتها المتمثلة في الإبادة الجماعية، والفظائع الجماعية التي ترتكبها بانتظام ضد المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي وجود هيكلتها العسكرية الكبيرة المرتبطة بشبكات دولية، والدعم النشط الذي تحظى به، للأسف، من جهات فاعلة من الدول وجهات فاعلة من غير الدول. وقد برهنت هذه الجهات الفاعلة في مناسبات عديدة على وجود خطة خفية لمحو مآثم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والحفاظ عليها بهدف زعزعة استقرار رواندا في نهاية المطاف.

وبغية التصدي للوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يتضمن مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أنشأ مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ - أي قبل ١٥ عاما تقريبا - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تم توسيع نطاق ولايتها بموجب القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، حيث باتت تشمل حماية المدنيين “الذين يهدق بهم تهديد بالعنف الجسدي“. وفي عام ٢٠١٠، أعيدت تسمية تلك البعثة بموجب القرار ١٩٢٥

وأنا على ثقة بأنه يمكننا معا أن نساعد المنطقة على وضع حد لدورة الصراعات وعدم الاستقرار المتكررة، وبناء الثقة والائتمان بشكل متبادل، وإطلاق عملية لا رجعة فيها باتجاه تحقيقها لكامل إمكاناتها في جو من السلام والاستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد جينيت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لعضو المجلس الذي يود أن يدي بيان.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية للمجلس. وأشكر أيضا السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على بيانه. وأتوه أيضا بحضور زميلي، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

في نيسان/أبريل من هذا العام، أحييت رواندا، إلى جانب العالم بأسره، الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي (انظر S/PV.7155)، التي أودت بحياة ما يزيد على مليون شخص من أبناء بلدي خلال ١٠٠ يوم فقط. وأذكر، في هذا الصدد، بأن بلدي عرض مشروع قرار أصبح القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، والذي شارك في تقديمه واتخاذ جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر. فهذا القرار يذكرنا بأن قادة وأعضاء ما يسمى بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانوا من بين مرتكبي الإبادة الجماعية. علاوة على ذلك، يشير القرار إلى أن هذه القوات

”جماعة خاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتواصل تشجيع عمليات القتل الإثني وغيره من أعمال القتل وترتكبها في رواندا

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن قوة الأمم المتحدة لم تتخذ ولم تخطط حتى لاتخاذ أي إجراء ملموس ضد حركة الإبادة الجماعية هذه. وفي هذه الأثناء، تم التوقيع في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٤ على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في سياق المساعي الحميدة للأمين العام الذي أشيد به إشادة قوية لمبادراته إلى ذلك. ومن خلال هذا الإطار، دعا زعماء المنطقة مرة أخرى إلى القضاء على جميع الجماعات المسلحة، بما فيها بطبيعة الحال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

علاوة على ذلك، عُقدت منذ بداية هذا العام مؤتمرات قمة عديدة في سياق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إما منفردة أو بمشاركة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي شددت على ضرورة نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتسريح أفرادها، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة ضد أولئك الذين يرفضون نزع أسلحتهم وفقا للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

ولتبرير عجز قوة التدخل السريع ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، حاول كبار قادة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تفسير سبب تعقيد العمل العسكري ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بعيش المقاتلين وسط المدنيين. ذلك غير صحيح. فالواقع أننا، نحن، أبناء رواندا، قدمنا أدلة ضافية إلى البعثة بشأن موقع معسكرات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المنفصلة عن المناطق المدنية. ومهما يكن من أمر، فإن ولاية البعثة تشمل حماية المدنيين عن طريق كفالة عدم استخدام النساء والرجال والأطفال كأدع بشرية أو عدم حرمانهم من الأمن والرعاية الصحية والتعليم والتنمية.

وبالتالي، فلا بد من القيام بعمل عسكري لعزل المدنيين عن المقاتلين. وبالنظر إلى ذلك المأزق، فإن القوات الديمقراطية

(٢٠١٠) لتصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحيث تتضمن ولايتها "دعم الاستراتيجيات الرامية إلى إيجاد حل دائم لقضية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن أو إعادة الإدماج أو إعادة التوطين في مناطق أخرى، أو الملاحقة القضائية عند الاقتضاء" (القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠)، الفقرة ١٢ (ي)).

ومع ذلك، وعلى الرغم من التكليف الواضح من المجلس، لم تتمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعدها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تنفيذ هذا القرار بالكامل، أو ربما ينبغي أن أقول لم تكن راغبة في ذلك. وفي هذا السياق، اتخذ المجلس القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) في آذار/مارس ٢٠١٣، الذي أنشأ لواء التدخل الذي يعمل تحت إمرة بعثة الأمم المتحدة. وقد مُنح لواء التدخل ولاية قوية وهجومية تشمل، وفقا لأحكام الفقرة الفرعية ١٢ (ب)، مهمة "الحيولة دون توسع كافة الجماعات المسلحة وتحييد خطرها، ونزع سلاحها". وبالإضافة إلى ذلك، جرى تزويده بدعم هائل من حيث المعدات والتكنولوجيا، وما إلى ذلك. ومثل ذلك في الأساس ولاية ثالثة لقوة ثالثة في غضون ١٤ عاما.

ومما يؤسف له أن لواء التدخل اختار، لدى انتشاره، أن تقتصر أعماله على حركة ٢٣ مارس التي أنشئت مؤخرا، ولم يعالج مرة أخرى مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، هُزمت حركة ٢٣ مارس شرًا هزيمة، رواد رواندا أمل في ذلك الوقت أن تقرر بعثة الأمم المتحدة وأن يقرر لواء التدخل أخيرا تنفيذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي قدّمناه هنا، وأن يتحركا من ثم للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

والمؤسف أنه على الرغم من الكلام الشديد للهجة الذي أطلقه صديقي، رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

للتحرير رواندا، بطبيعة الحال، لم تتردد في اغتنام تلك الفرصة الذهبية بغية تحقيق هدفها. ولا تزال تلك الحركة الضالعة في أعمال الإبادة الجماعية تشكل التحالفات مع الجماعات المعارضة الهدامة ضد رواندا، بغية المشاركة في الأنشطة الرامية إلى كسب تعاطف المنطقة ودعمها.

وفي أيار/مايو، قررت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تعديل استراتيجيتها بالتعهد بتزع سلاحها طوعا. غير أن تلك العملية لتزع السلاح التي زُعم أنها تمت في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في ٣٠ أيار/مايو و ٦ حزيران/يونيه، على الترتيب، شملت ١٨٨ مقاتلا من ذوي الرتب المتدنية وأفراد عائلاتهم، من ضمن قوة تتألف من ٣ ٥٠٠ مقاتل. ومنذئذ، رفض المقاتلون الذين تم نزع سلاحهم الانتقال من والونغو ووكانيا بايونغا إلى معسكر محدد في كاسانغان، التي لم يتم فيها إجراء أي عملية لتزع السلاح منذ ٢ تموز/يوليه. وعلى النقيض من ذلك، استمرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في تعزيز قواتها، وجُند نحو ٢٠٠ عنصر إضافي منذ أيار/مايو ليحلوا محل أولئك الجنود البالغ عددهم ١٨٨.

ولعل المجلس يذكر أن أساليب التماطل التي تنتهجها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الرامية، التي اعتبرها البعض التزامات، أجبرت المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بناء على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى من المنطقة، على اتخاذ قرار في تموز/يوليه لمنح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مهلة ستة أشهر، تنتهي في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لتزع سلاحها.

غير أن جميع أصحاب المصلحة قد لاحظوا الآن أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم تكن تنوي على الإطلاق نزع سلاحها. على العكس من ذلك، وحتى مؤخرا في مؤتمر قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة الإنمائية

وبالنظر إلى الخلفية التي بينتها للتو، لدي مجموعة من الأسئلة. أود أن أوجه سؤالا إلينا جميعا عن السبب الذي يجعل مجلس الأمن، بعد عشرين عاما على ما عقدناه من عزم جماعي مفرطين في استخدام عبارة "لن يتكرر هذا مرة أخرى على الإطلاق"، لا يزال يكابد من أجل إيجاد حل دائم لمسألة القوة السلبية الضالعة في الإبادة الجماعية التي يعتبر قادتها وأعضاؤها من بين مقترفي الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤ ضد قبائل التوتسي. وبدلا من معالجة السبب الجذري الرئيسي لانعدام الأمن في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لماذا يفضل مجلس الأمن، الذي يشمل ما لا يقل عن خمسة بلدان لديها ما يلزم من معلومات أساسية عن تلك الحالة - وأقصد الأعضاء الخمسة الدائمين - إدارة حالة انعدام الأمن تلك مُركزا على آثار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

ولماذا لا يقوم مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ القرارات المتعددة التي اتخذها لمساءلة قوة الأمم المتحدة التي أنشأها وأناط لها ولاية واضحة. والميزانية الكبيرة تفوق بليون دولار في العام. وأذكر ما كان يقوله لنا الرايت أونارابل ماتاتا مونيو مابون بأنه لو استطاع الحصول على عُشر ميزانية البعثة، فإنه سيتمكن من بناء قوة شرطة فعالة واستعادة الأمن في كامل تراب جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت ممكن. ذلك أمر غير مقعول بل هو إهانة. فماذا يريد أعضاء المجلس أن يقولوه لدافعي الضرائب لديهم اليوم؟ مواصلة الإنفاق وتغذية منظمة لا تقوم بأي شيء؟ وبعد ٢٠ عاما، ما زلنا نتكلم عن

مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أشكر المجلس مرة أخرى على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للدفاع عن سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية ولضمان السلام والاستقرار فيه. وأخيراً، أود أن أشيد إشادة حارة بمعالي الأمين العام بان كي - مون على الالتزام الثابت الذي أظهره بلا توان وعلى جهوده الشخصية الرامية إلى إحلال السلام في بلدي.

تابعنا بعناية عرض تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقارير المتعلقة بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2014/697) وقد قدم هذه التقارير للتو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وأنا أشكرهما شكراً جزيلاً. وتدفعنا هاتان الإحاطتان الإعلاميتان إلى الإدلاء بالملاحظات التالية:

بشكل عام، من المهم أن نلاحظ أن الجهود الجديرة بالثناء المشار إليها في تقرير المتابعة (S/2014/698) المؤرخ أيلول/سبتمبر مستمرة في مختلف القطاعات ذات الصلة بتنفيذ الالتزامات الوطنية التي تعهدت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب إطار أديس أبابا للسلام والأمن والتعاون وإعلاني نيروبي، والتي تكمل بهما حوار كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس. ويرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان العودة إلى مسألة حالة الأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس وتنفيذ إعلان نيروبي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشير إلى اتخاذ الحكومة لعدة إجراءات، بما في ذلك وضع خريطة طريق وجدول زمني لمتابعة تنفيذها. فقد أمر رئيس دولتنا بوضع قانون للعفو موضع التنفيذ في ١١ شباط/فبراير، فيما جرى توقيع وإصدار مرسوم

قوة ضالعة في أعمال الإبادة الجماعية. إننا نلتزم جميعاً بتلك العبارة العظيمة "لن يتكرر هذا مرة أخرى على الإطلاق".

وأعتقد أن هذه الأسئلة أسئلة مشروعة ليس من المنظور الرواندي أو الإقليمي فحسب، بل أيضاً من المنظور الأوسع نطاقاً لصون السلم والأمن الدوليين والمسؤولية عن الحماية. وفي ذلك الصدد، سيكون من المؤسف أن يضطر مجلس الأمن لقضاء العشرين عاماً المقبلة في مواجهة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وآثارها على جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والواقع أنني أعتقد أن هذا العجز الجماعي، علاوة على الضرورة القصوى لاستعادة السلام والأمن في منطقتنا، يقوض أيضاً مصداقية جهاز نبيل للغاية مثل مجلس الأمن.

على الرغم من هذه الصورة، أود أن أختتم بياني بلهجة متفائلة. بينما يقترب بسرعة الموعد النهائي المحدد للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإنني مع ذلك على اقتناع بأن الزخم العام للسلام والأمن والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى قوي بدرجة كافية لتمكين لواء التدخل التابع لقوة البعثة في نهاية المطاف، وتحت إشراف المجلس، من الارتقاء إلى مستوى توقعاتنا الجماعية المتمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى وتحليلصها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة الإبادة الجماعية الأخيرة في قارتنا - بل وفي العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): مع اقتراب الرئاسة الأرجنتينية لمجلس الأمن من الانتهاء، أود أن أهنيكم، سيدي الرئيسة، على إدارتكم للمناقشات داخل هذا الجهاز الأساسي للأمم المتحدة المكلف بصون السلام والأمن الدوليين. وأود مرة أخرى أن أعرب عن مدى سرورنا برؤيتكم، سيدي، تترأسون

ومن الأهمية بمكان أيضا توضيح أن خريطة الطريق تشتمل على القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بالبدء فوراً في إعادة أعضاء ٢٣ مارس السابقين المستوفين للشروط والراغبين في العودة إلى الوطن. وجرى إبلاغ منسق أعضاء ٢٣ مارس السابقين بقرار الحكومة في ١٨ أيلول/سبتمبر بمعرفة الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي، والتي نظمت بعد ذلك اجتماعاً بغرض التأكيد في كمالا في ١ تشرين الأول/أكتوبر. كما شارك السيد أباندي والسلطات الأوغندية في الاجتماع. وعلى نحو غير متوقع، رفض السيد أباندي، من خلال رسالته المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر والموجهة إلى الحكومة، عرض الإعادة الفورية لأعضاء ٢٣ مارس السابقين. ومع ذلك، تم التوصل إلى اتفاق مشترك مع الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي ينص على استدعاء منسق أعضاء ٢٣ مارس السابقين للمشاركة في اجتماع جديد للتوفيق بين وجهات النظر. وسيعقد ذلك الاجتماع يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في مقر آلية الرقابة الوطنية في كينشاسا. وسيحضره هذه المرة المبعوثون الخاصون والمراقبون الإقليميون والدوليون لعملية تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون وممثلو البلدان الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى.

وكما أكدنا للمجلس في مرات عديدة، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تسعى إلى إحلال السلام على أرضها وعلى أراضي جميع دول المنطقة. وهذا هو السبب في أنها لم تتخل قط عن مسؤولياتها ولا تزال مصممة على مكافحة جميع القوى الهدامة التي ما زالت موجودة في أراضيها من أجل ضمان عودة السلام والوثام إلى المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن البلد سيواصل محاربة تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وتحدد الأنشطة الإرهابية لتحالف القوى الديمقراطية، الذي أمكن إضعاف قوته الضاربة بشدة عقب عملية سو كولا

يتعلق بتدابير تنفيذه. وقد نُشرت استمارات الالتزام الفردي بلغاتنا الوطنية الأربع.

وعلاوة على ذلك، أنشئ فريق للرصد التقني وتحديد الهوية. وزار الفريق أوغندا وكيغالي للاستدلال على المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس؛ ولشرح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ولشرح العفو؛ ولتيسير توقيع المقاتلين السابقين على وثيقة الالتزام الفردي. وأنشئت بعثة إشرافية للتحقق من صلاحية المواقع التي تم إنشاؤها، والتي زارت خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ والبيكالي وكيسانغاني، اللتين من المقرر استخدامها كمركزين للعبور وإعادة إدماج مقاتلي ٢٣ مارس السابقين قبل إنشاء المركز في كيسانغاني. وصدرت أوامر بمنح العفو عن ٤١٠ من أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقين ويجري الإفراج عن السجناء بشكل تدريجي، ويتم التعجيل بهذه العملية. وأعدت خريطة طريق لشرح عملية إعادة مقاتلي ٢٣ مارس السابقين الموجودين في أوغندا ورواندا، إلى أرض الوطن من خلال آلية الرقابة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبمساعدة من الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ووفقاً لإعلان نيروبي وتوصية الاجتماع الوزاري المشترك بين المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في ٢ تموز/يوليه، والقرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر القمة المصغر الذي عقده المؤتمر الدولي في ١٤ آب/أغسطس في لواندا.

وتجدر الإشارة إلى عقد اجتماع تنسيقي مع الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي بشأن مضمون مشروع خريطة الطريق في مقر آلية الرقابة الوطنية في ١ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الوقت، دُعي السيد رينيه أباندي، المنسق الذي حدده أعضاء ٢٣ مارس السابقون، إلى المشاركة في الاجتماع بوصفه جهة تنسيق، تمشياً مع إعلان نيروبي. غير أنه لم يتمكن من المشاركة لأسباب شخصية.

لحكومة بلدي، فإن عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تقاوم نزع السلاح ستواجه بعلميات لتزع السلاح بالقوة. وعليها جميعاً أن تغادر الأرض الكونغولية وأن تعود إلى بلدها، رواندا، أو أن تبحث عن أي بلدان مستضيفة أخرى. فلا يوجد أي مكان لهذه العناصر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنظر لإعادة تشكيل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أحاطت علماً بأنه يجري وضع خريطة طريق بشأن إعادة توزيع بعض مهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. والحكومة على استعداد لمناقشة التنفيذ الملموس لخريطة الطريق وتود أن تعرب عن ثقتها الكاملة بفريق التقييم المشترك الذي يدعو إلى المزيد من تحديد إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمنظور المنطقي لانسحاب تدريجي ومنظم.

كما تلقى المجلس رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أوضحت فيها حكومة بلدي لكم، سيدي الرئيسة، موقفها في حالة سكوت كامبل. وأود أن أؤكد مضمون هذه الرسالة وأن أشكركم على الموافقة على تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر في ذلك السياق أن كل الأمور بدأت بعملية الضربة الخاطفة التي أطلقتها الشرطة الوطنية الكونغولية بناء على طلب السكان الساخطين والمستائين من استمرار الجرائم العنيفة الحضرية في كينشاسا، وهي مدينة يقارب عدد سكانها ١٢ مليون نسمة. ونحن نطلق عليها "ظاهرة كولونا"، في إشارة إلى اسم عصابات قطاع الطرق والشباب الجانحين الذين كانوا، في وقت العملية، يسرقون ويمارسون الإبتزاز وإصابة الأشخاص، ويتجاوزون إلى حد بتر أذرع المارة المسالمين بل وحتى القتل من أجل الحصول

التي أطلقتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير بدعم من بعثة الأمم المتحدة، يمثل مرة أخرى تحدياً، لا بد من إيجاد حل له. فبعد طرد التحالف من معاقله وتدمير تسلسله القيادي، تعيد العناصر الإرهابية في التحالف بناء صفوفها وتعمل بصورة عشوائية في مجموعات صغيرة. وخلال شهر واحد فقط، كما ذكر السيد كوبلر، تعرض إقليم بيني في الشمال ومقاطعة كيفو الشمالية للهجوم، مما أسفر عن سقوط ما لا يقل عن ٨٠ ضحية. واتخذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة بالفعل التدابير الأمنية اللازمة من خلال نشر قوات في ذلك الجزء من البلد.

وبخصوص القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لعل أعضاء المجلس يذكرون أن وزير خارجية بلدي أشار في بيانه أمام المجلس في آب/أغسطس (انظر S/PV.7237) إلى الإطار الزمني الممنوح للقوات الديمقراطية لتزع سلاحها وإلى موافقة جميع دول المنطقة على التقيد بالموعد النهائي من خلال إجراء تقييم في منتصف المدة.

واستكمل هذا التقييم مؤخرًا في لواندا، أنغولا، خلال اجتماع مشترك بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر وجمع بين وزراء الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء في هاتين المنظمتين.

وكانت النتيجة التي خلص إليها الاجتماع أنه، حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، لم تزع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السلاح، بالرغم من بعض التحركات المسجلة في حزيران/يونيه، حينما ألقى حوالي ٢٠٠ عنصر أسلحتهم. وجميع المشاركين في اجتماع لواندا أكدوا رسمياً على أنه لن يكون هناك أي تمديد، إعتباراً من ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأنه ستتخذ إجراءات عسكرية لتزع سلاح تلك القوة الهدامة. وبالنسبة

وبشكل عام، فإن سلوك السيد كامبل لم يعرض للخطر صورة مؤسساتنا فحسب بل عرض للخطر أيضا على وجه الخصوص أمن الدولة، بسبب إضعاف الحالة المعنوية لقواتنا للدفاع والأمن. وهز عدم إهتمامه المتكرر بالرغم من جميع الرجاءات المتعلقة بهذا الموضوع ثقة الحكومة به وأدى بها إلى تسوية المشكلة بالحل الجذري المتمثل في طلب رحليه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست لديها ثقافة لطرد الدبلوماسيين. وتعزى حالة السيد كامبل، على نحو ما لعلكم لاحظتم، سيدتي الرئيسة، إلى مخالفاته المتكررة التي تتجاوز الحدود التي يمكن السماح بها. ومع ذلك، تود حكومة بلدي أن تطمئن المجلس بأن القرار لا يؤدي إلى تقويض العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية أو إلى فعل أي شيء يفسد هذه العلاقات. وهو لا يشكل إغلاقا لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو التشكيك في ولاية المكتب. والواقع أن المكتب لا يزال مفتوحا ويزاول أعماله.

وتنتظر حكومة بلدي تعيين الأمين العام للموظف البديل وهي على استعداد لأن تقدم له أو لها تعاونا كاملا. وفضلا عن ذلك، يود وفد بلدي أيضا أن يوضح، فيما يتعلق بالادعاءات الواردة في التقرير التي تعرض للانتقاد، أن حكومة بلدي لكي تتصرف لم تنتظر التقرير المقدم من السيد كامبل. فقد نشرت قائمة مؤلفة من ٣٠ من ضابط الشرطة المدانين على سلوكهم في العملية فيما تولى القضاة المكلفون بمراقبة العملية النظر في القضايا.

وفيما يتعلق بالتهديدات المزعومة لموظفي الأمم المتحدة، بدأت حكومة بلدي تحقيقا في المسألة وتود أن تطمئن المجلس بأن كل شيء موجود لكفالة سلامتهم لكي يتمكنوا من العمل في جو من السلام.

على هاتف خليوي أو سلسلة صغيرة أو ساعة أو لمجرد اللهو بالحاق الأذى. ولذلك روعت أحياء بأكملها وخربت المتاجر. ولم يكن هؤلاء الشباب، لمن لا يعلم، يحشون من ضباط أو جنود إنفاذ القانون، الذين هم علاوة على ذلك من بين ضحايا أعمالهم للعنف. وحققت المرحلة الأولى من العملية نجاحا مدويا مع السكان، الذين بعد أن اطمأنوا بأنهم الآن ينعمون بالأمان، لم يعودوا يطلبون من الشرطة مطاردة هؤلاء المجرمين من أجل وضع حد للظاهرة.

وفي ذلك السياق، وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، نشر السيد كامبل تقريرا يتضمن أكاذيب وإدعاءات لم يجز التحقق منها وجهت إتهامات جائرة ولا مبرر لها وبدون أي أدلة إلى الشرطة الوطنية الكونغولية. ومن ضمن تلك الأكاذيب، سنشير إلى ٣٢ حالة مزعومة للاختفاء القسري الواردة في تقريره، إذ إن كينشاسا كلها تعلم أن معظم أفراد العصابات هؤلاء المفترض أنهم مفقودون غادرا كينشاسا من تلقاء أنفسهم سعيا للجوء إلى برازافيل والمقاطعات المجاورة، مثل باندوندي والكونغو السفلى وخط الإستواء، حينما أدركوا أنهم مستهدفون ومحاصرون في أحيائهم.

وبدلا من تقديم وثائق لتقريره أو دعم إدعاءاته بالأدلة، من الواضح أن السيد كامبل يعتقد أن على السلطات الكونغولية أن تثبت براءتهم من تلك الجرائم الحقيقة أو المتخيلة، بالرغم من أن على الشخص صاحب الادعاء أن يقدم ما يؤيده من أدلة. إضافة إلى ذلك، كانت هناك مسألة رفض السيد كامبل المنهجي للأخذ بعين الاعتبار التعليقات والإيضاحات الموثقة بشكل صحيح التي قدمتها السلطات الحكومية المعنية لكل تقرير من تقاريره. وجعل ذلك الازدراء الذي أبداه لحكومة تلقى منها وثائق إعتماده من غير الممكن مواصلته القيام بأعمال مفيدة لتعزيز قيم حقوق الإنسان، التي تظل جمهورية الكونغو الديمقراطية متعلقة بها.

الديمقراطية وجميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. وجميع أعضاء مجلس الأمن، تؤكد مجددا على تقدير بلدي لتفانيهم العميق لهذه القضية النبيلة، التي يتمثل غرضها في إعادة الكرامة إلى الشعب الكونغولي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

وأخيرا، تأمل حكومة بلدي أن تراعي الأمم المتحدة، في تقييمها للحالة، الأعمال الجيدة التي تقوم بها جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تعزيز حقوق الإنسان.

وأود أن أعرب عن شكر حكومة بلدي للسيد كوبلر وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة وجميع الموظفين المدنيين والإنسانيين المرتبطين بها على الجهود الدؤوبة التي لا يزالون يبذلونها بهدف إحلال السلام والأمن في بلدي. وسأكون مقصرا إن لم أعرب عن امتناني للسيد جنيت على التزامه وجهوده نحو إعادة السلام الدائم في جمهورية الكونغو